حـــزب الديمقراطيين الجدد
ⵓⵔⵜⵉ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵢⵏⵓⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ
Parti des Néo-Démocrates

الدارالبيضاء 18 نونبر 2023

بيان المجلس الوطني

انعقدت الدورة العادية للمجلس الوطني لحزب الديمقراطيين الجدد يوم السبت 18 نونبر 2023م بالمقر المركزي للحزب بالدار البيضاء سواء بحضور مناضلي الحزب من مختلف ربوع المملكة، أو تتبع بعضهم لمجريات الاجتماع عن بعد. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع عرض ودراسة مختلف المعطيات الإحصائية عن الوضع الاجتماعي كما صدرت عن مختلف الجهات من بينها المؤسسات الرسمية، والوقوف على التفاصيل التي تخص القطاعات الاجتماعية في مشروع قانون المالية، واستعراض واقع المدرسة العمومية والاستماع لمداخلة مفصلة بشأن مطالب نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم ومسار التفاوض بين النقابات والوزارة الوصية، وعرض بعض مواقف جمعيات وفدراليات آباء وأمهات التلاميذ والتلميذات والمصادقة على اللجنة التحضيرية لإحداث المركزية النقابية التي تحمل وسم "الإتحاد الديمقراطي الجديد للشغل UNDT".

ويأتي هذا الاجتماع في سياق وطني دقيق يتسم بمواصلة الحكومة المغربية تطبيق السياسات النيوليبرالية في مختلف القطاعات، خصوصا الاجتماعية منها، تنفيذا لإملاءات دولية، وإمعانا في خدمة مصالح فئوية ضيقة تنم عن أنانية قاتلة على حساب الطموحات المشروعة وانتظارات مختلف الفئات الاجتماعية في تحقيق مزيد من الاستقرار وضمان العيش الكريم تحقيقا للمصالح العليا للوطن. فلقد انعكست التوجهات الحكومية سلبا على التوازن بين فئات المجتمع، وأنتجت تزايدا في منسوب الاحتقان الاجتماعي المتسع نطاقه يوما بعد يوم في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأساسية وتدني مستوى المعيشة وتفشي البطالة، وارتفاع نسب هدر الزمن بالمدرسة العمومية، واستمرار اختلالات تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية إلى جانب ذلك يستمر موظفو وزارة التربية الوطنية لأزيد من شهر في تنفيذ برامج نضالية مختلفة الأشكال، وفي مقدمتها تمسكهم باللجوء إلى الإضراب عن العمل كحق مضمون دستوريا كما تعرف بلادنا عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2024م.

ويسجل في الساحة الدولية استمرار العدوان على قطاع غزة الصامد، وارتكاب العدو الصهيوني لمجازر واسعة في حق المدنيين، واعتدائه على المنشآت الحيوية، وتنفيذه سياسة التهجير القسري، محدثا بذلك نكبة جديدة بحق الشعب الفلسطيني تنضاف إلى سجله غير الإنساني في تاريخ القضية الفلسطينية.

وبعد التداول الموسع في مختلف القضايا والمواضيع ذات الراهنية، يعلن أعضاء المجلس الوطني عما يلي:

1. **وطنيا :**
   - تثمين ما ورد في قرار مجلس الأمن الأخير رقم 27.03 ذي الصلة بوحدتنا الترابية
   - اعتبار الاعتداء الذي تعرضت له مدينة السمارة من قبل المرتزقة عملا إرهابيا
2. **سياسيا :**

85، شارع باريس، الطابق الأول، مقاطعة سيدي بليوط، عمالة مقاطعات الدار البيضاء- انفا
الهاتف : 0522361343 الفاكس : 0522364119 الإيميل: pnd.maroc@gmail.com

- تحميل الحكومة المسؤولية الكاملة فيما آلت إليه الأوضاع العامة ببلادنا، في ظل المنهجية النمطية المعتمدة في معالجة القضايا القائمة، وتغييب المقاربة التشاركية في اتخاذ القرارات المصيرية المرتبطة بالحياة اليومية لعموم المواطنين.
- مطالبة الحكومة بالتخلي عن تنفيذ مقتضيات السياسات العمومية ذات الخلفية النيوليبرالية في مختلف القطاعات لما لها من تأثيرات سلبية على الاستقرار والسلم الاجتماعيين ببلادنا حالا وأجلا.
- مطالبة الحكومة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة لمواجهة كل أشكال النهب والهدر للمال العام، بديلا عن المواقف والأساليب التي تطبع مع الفساد في العديد من المؤسسات بشتى المستويات والمجالات وتتلكأ في تنفيذ المساطر القانونية في حق المفسدين إلا بصورة انتقائية.

3. إجتماعيا:

- وجوب تبني مقاربة مالية أكثر عقلانية وواقعية، تنفيذا لمبدئي العدالة والإنصاف الضريبيين بما يجعل الجميع يساهم في التنمية بشكل متوازن، ويوفر إمكانات قادرة على تلبية انتظارات المجتمع.
- التضامن المطلق وغير المشروط مع السادة الأساتذة والسيدات الأستاذات في معركتهم لإسقاط النظام الأساسي المشؤوم.
- استمرار انخراط مناضلي ومناضلات الحزب في المعارك النضالية للأسرة التربوية واستعدادهم للتفاعل مع كل المبادرات الجادة لمواجهة التراجعات التي جاء بها النظام الأساسي الجديد.
- الدعوة إلى تحكيم صوت العقل والحكمة في معالجة المشاكل التي يواجهها قطاع التربية الوطنية، وترجمة أولويته المعلنة عبر الحل الجذري لمشاكلة واكراهاته بالقطع مع سياسة الإقصاء والكيل بمكيالين.
- مطالبته بالتراجع عن تبني أسلوب الزجر، ضدا على الحق الدستوري في الإضراب، بالاقتطاع من الأجور الهزيلة للأسرة التربوية، لما قد يشكله ذلك من تأثير إضافي سلبي على الأزمة القائمة
- الدعوة إلى العمل الجاد والمسؤول إلى جانب كافة القوى الحية في المجتمع لمواجهة التراجعات التي تعرفها بلادنا في عدة مجالات.

4. قوميا:

- إدانة استمرار العدوان الصهيوني على الفلسطينيين، ودعوة الدول العربية والإسلامية وكافة القوى عبر العالم لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب والمقدسات الفلسطينية
- تحميل المجتمع الدولي لمسؤولية ما يتعرض له الفلسطينيون من تقتيل وتهجير ممنهج في تناقض صارخ مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

85، شارع باريس، الطابق الأول، مقاطعة سيدي بليوط، عمالة مقاطعات الدار البيضاء- انفا
الهاتف : 0522361343 الفاكس : 0522364119 الإيميل: pnd.maroc@gmail.com